

**تنظيم نشاط الإعلام في الجزائر وفق القانون العضوي (05-12)**

**أ. كمال بطاش<sup>(\*)</sup>**

**ملخص**

عرف تنظيم نشاط الإعلام في الجزائر قفزة نوعية في إطار القانون العضوي للإعلام 05-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، وذلك بالنظر إلى طبيعة أحكامه المتعلقة بحرية الصحافة سواء المكتوبة، السمعية البصرية أو الإلكترونية، حقوق الصحفيين المحترفين سيما منها رفع العقوبات السالبة للحرية، آداب وأخلاقيات المهنة الصحفية، إلى جانب مهام الضبط الموكلة لسلطتين مستقلتين كلفتا بالسهر على ضمان حسن سير المهنة.

غير أنّ هذا التنظيم الجديد ورغم كل الإيجابيات التي جاء بها إلا أنّها تبقى مجرد حبر على ورق على مستوى النص القانوني وغير قابلة للتطبيق بصفة فعلية وكاملة في ظلّ عدم إصدار النصوص التطبيقية للقانون وكذا بالنظر إلى التأخر الكبير في تنصيب وتفعيل الهيئات المستحدثة مؤخراً كاللجنة المكلفة بتسليم البطاقة الوطنية للمصحفي المحترف، المجلس الأعلى لأخلاقيات وآداب مهنة الصحافة، الجهاز المكلف بإثبات توزيع النشريات الدورية، إضافة إلى سلطة ضبط الصحافة المكتوبة.

**مقدمة**

صدر القانون العضوي للإعلام (05-12) في 12 جانفي 2012<sup>(1)</sup> في إطار جملة الإصلاحات السياسية التي باشرت بها البلاد بداية من سنة 2011 وفي ظل ظروف داخلية وإقليمية خاصة شهدت عدة أحداث هامة منها : رفع حالة الطوارئ في 23 فيفري 2011 بموجب الأمر رقم (01-11) المؤرخ في 23 فيفري 2011<sup>(2)</sup>، مطالبة مهنيي القطاع والمختصين في مجال الإعلام بضرورة تكييف قانون الإعلام في الجزائر مع المتغيرات الدولية وكذا تماشيا مع التوجهات العامة للتشريعات الإعلامية الحديثة إلى جانب موجة الاحتجاجات الشعبية في بعض الأقطار العربية أو ما أصبح يعرف إعلاميا بـ "موجات الربيع العربي".

---

(\*) طالب دكتوراه بكلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3 - الجزائر.

وإذ أنَّ هذا القانون-زمنيا- يعد ثالث قانون للإعلام بعد قانوني 1982<sup>(3)</sup> و1990<sup>(4)</sup>، إلا أنَّه من حيث شكله يعدُّ أول قانون عضوي يتناول تنظيم نشاط الإعلام في الجزائر<sup>(5)</sup>، ما يجعله وفقاً لمبدأ التدرج القانوني في مرتبة أعلى من هذين القانونين، ذلك أنَّ إصدار هذا النوع من القوانين العضوية يتطلب إجراءات خاصة<sup>(6)</sup> لا تتوفر عليها القوانين العادية.

وقد جاء هذا القانون العضوي للإعلام (12-05) في 133 مادة موزعة على اثني عشر (12) باباً.

وعليه، كيف نظم هذا القانون العضوي النشاط الإعلامي في الجزائر بجميع مجالاته؟ وماهي البنيات التي استحدثها في إطار ضبط الممارسة الإعلامية في الميدان؟.

### **أولاً. مجالات نشاط الإعلام**

نظم القانون العضوي نشاط الإعلام في ثلاث (03) مجالات جاء ذكرها منفصلة في ثلاثة (03) أبواب هي: نشاط الإعلام عن طريق الصحافة المكتوبة (الباب الثاني)، نشاط السمععي البصري (الباب الرابع) ووسائل الإعلام الإلكترونية (الباب الخامس)، ولم يشر القانون العضوي إلى نشاط الوكالة الذي تمارسه حصرياً في الوقت الراهن "وكالة الأنباء الجزائرية". كما أنَّه من جهة أخرى، أشار في الباب الحادي عشر (11) إلى نشاط وكالات الاستشارة في الإتصال، حيث نصَّ من خلال مادته (130) على أنَّ ممارسة هذا النوع من النشاط تتمُّ ضمن احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما وأحال تحديد شروط وكيفيات ذلك إلى التنظيم.

#### **1- نشاط الإعلام عن طريق الصحافة المكتوبة**

أعاد القانون العضوي تقريباً نفس التعريف والتصنيف اللذين جاء بهما القانون السابق (90-07)، حيث عدَّ من قبيل النشريات الدورية: الصحف والمجلات بجميع أنواعها التي تصدر في فترات منتظمة. ولم يتضمنَّ كسابقه أيضاً أية إشارة إلى الدوريات غير المنتظمة (المادة 06). وقد صُفِّ هذا النوع من النشريات في صنفين هما:

- النشريات الدورية للإعلام العام وهي النشريات التي تتناول خيراً حول وقائع لأحداث وطنية ودولية وتكون موجهة للجمهور (المادة 7).
- النشريات الدورية المتخصصة وهي النشريات التي تتناول خيراً له علاقة بميادين خاصة وتكون موجهة لفئات من الجمهور (المادة 8).

وكإضافة جديدة في هذا الشأن، نصت (المادة 9) على اعتبار كل ملحق في نشرية دورية جزءاً لا يتجزأ منها ولا يمكن أن يباع منفرداً. كما نصت (المادة 100) على أنَّ تخصص وجوباً كل نشرية دورية للإعلام العام جهوية كانت أو محلية ما نسبته خمسين في المائة (50%) على الأقل من مساحتها التحريرية إلى مضامين تتعلق بالمنطقة الجغرافية التي تغطيها. كما منعت (المادة 34) عن نشرات الإعلام العام الوطنية التي توزع على المستوى الوطني أنَّ تخصص أكثر من ثلث (3/1) مساحتها للإشهار والإستطلاعات الإخبارية.

وهو ما يعدّ مكسباً واضحاً يكرس حق المواطن في إعلام كامل من خلال ضمان إطلاعه بما يجري في محيطه القريب من أحداث ووقائع وما يثار من قضايا.

وقد نصّ القانون العضوي كسابقه على أن إصدار كل نشرية دورية يتم بحرية، غير أنّه أخضع ذلك لإجراءات التسجيل ومراقبة صحة المعلومات بإيداع تصريح مسبق من طرف المدير مسؤول النشرية لدى سلطة ضبط الصحافة المكتوبة ويسلم له وصل بذلك فوراً (المادة 11).

ويجب أن يتضمن هذا التصريح حسب (المادة 12) من القانون عنوان النشرية وتوقيت صدورها، موضوع النشرية ومكان صدورها، لغة أو لغات النشرية، اسم ولقب وعنوان وموئل المدير مسؤول النشرية، الطبعة القانونية لشركة نشر النشرية، أسماء وعناوين المالك أو المالك، مكونات رأسمال الشركة أو المؤسسة المالكة لعنوان النشرية، وكذا المقاس والسعر. بعد ذلك تمنح سلطة الصحافة المكتوبة الإعتماد الذي يعدّ بمثابة الموافقة على الصدور في أجل ستين (60) يوماً ابتداء من تاريخ إيداع التصريح (المادة 13). وفي حالة رفض ذلك تبلغ صاحب الطلب بالقرار مبرراً قبل إنتهاء الأجل المحدد، بحيث يكون هذا القرار قابلاً للطعن أمام الجهات القضائية المختصة (المادة 14).

وأما بخصوص هذا الاعتماد، فيجب أن يتضمن نفس المعلومات الواردة في التصريح (المادة 15) وهو غير قابل للتنازل بأي شكل من الأشكال (المادة 16) ويمكن سحبه من صاحبه إذا تنازل عنه أو في حالة عدم صدور النشرية في مدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ تسليمه (المادة 18). كما يشترط فيه أن يجدد في حالة توقف النشرية عن الصدور لمدة تسعين (90) يوماً وأن يطلب من جديد في حالة بيع النشرية أو التنازل عنها (المادة 17). كما أنَّ وجود هذا الاعتماد يعدّ ضرورياً، إذ على الطابع أن يطلب نسخة منه قبل طبع العدد الأول ويمنع ذلك في حالة غيابه (المادة 21). وأما عن طبع العناوين المملوكة لشركة أجنبية، فيخضع إلى ترخيص من الوزارة المكلفة بالاتصال (المادة 22).

بخصوص اللغة، نص القانون العضوي على أن تصدر النشريات الدورية للإعلام العام التي تنشأ بعد دخوله حيز التنفيذ بإحدى اللغتين الوطنيتين أو كليهما (العربية والأمازيغية)، غير أنّه

أجاز للنشريات الموجهة للنشر والتوزيع وطنياً ودولياً وكذلك المتخصصة أن تصدر باللغات الأجنبية بشرط حصولها على موافقة سلطة ضبط الصحافة المكتوبة (المادة 20).

كما أوجب القانون على النشريات أن تبين في كل عدد منها اسم ولقب المدير مسؤول النشر، عنوان التحرير والإدارة، الغرض التجاري للطابع وعنوانه، دورية صدور النشريات وسعرها وكذا عدد نسخ السحب السابق. وفي غياب ذلك يمنع القيام بالطبع وعلى مسؤول المطبعة أن يشعر سلطة ضبط الصحافة المكتوبة بذلك كتابياً والتي يمكنها أن تقرر وقف صدور النشريات المعنية إلى غاية مطابقتها (المادتان 26 و27). وهو ما يعني منح الطابع دوراً جديداً لم يكن له في إطار القانونين السابقين وهو "دور المراقب على النشريات" وذلك بالتنسيق مع سلطة الضبط من خلال إعلامها بالمخالفات التي ترتكبها النشريات الدورية.

وهنا، نشير إلى أنَّ أغلبية الصحف والنشريات الدورية يتم طبعها حالياً على مستوى المطابع العمومية باستثناء بعض الصحف الخاصة كصحفتي "الخبر" و"El watan".

وقد إشتراط القانون العضوي في مدير النشريات أن يكون حائزاً على شهادة جامعية وأن يتمتع بحجرة مهنية لا تقل عن عشر (10) سنوات بالنسبة لنشريات الإعلام العام وخمس (05) سنوات في ميدان التخصص العلمي أو التقني أو التكنولوجي بالنسبة للنشريات المتخصصة، وأن يكون جزائري الجنسية وأن يتمتع بحقوقه المدنية وألا يكون قد حكم عليه بعقوبة مخلة بالشرف وألا يكون قد قام بسلوك معاد للثورة التحريرية إذا كان مولوداً قبل جويلية 1942 (المادة 23). كما أوجب عليه الاستعانة بهيئة تربوية إستشارية في حالة ما إذا كانت نشرته موجهة للأطفال و/أو الشباب (المادة 24).

وأما فيما يخص جانب تسيير النشريات، فقد نص القانون العضوي على عدم إمكانية نفس الشخص الممنوع الخاضع للقانون الجزائري أن يملك أو يراقب أو ييسر أكثر من نشرية واحدة للإعلام العام تصدر في الجزائر بنفس الدورية (المادة 25)، ما يعني السماح له بذلك إذا كانت بغير ذات الدورية أو كانت نشرية متخصصة.

كما أوجب على هذه النشريات أن تبرر وتصرح بمصدر الأموال المكونة لرأسمالها وكل الأموال الأخرى الضرورية لتسييرها، إضافة إلى منعها من تلقي أي دعم مباشر أو غير مباشر صادر عن أية جهة أجنبية. وأما في حالة إستفادتها من دعم مادي من جهات وطنية، فقد أوجب عليها أن تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالهيئة المانحة لهذا الدعم (المادة 29).

هذا ، وقد أوجب القانون أيضا على النشريات الدورية أن تنشر سنوياً عبر صفحاتها حصيلة الحسابات مصدقاً عليها ، وفي حالة عدم القيام بذلك توجه لها سلطة ضبط الصحافة المكتوبة بإصدار لئمرها في أجل ثلاثين (30) يوماً ، وفي حالة عدم الإلتزام بذلك تقرر وقف صدورها إلى غاية تسوية وضعيتها .

وأما عن توزيع النشريات الدورية ، فقد نصّ القانون على أن يمارس هذا النشاط بحرية بما فيها الدوريات الأجنبية مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها ، لاسيما ما تعلّق منها بحماية الطفولة والأداب العامة (المادة 34) . بل إنّه جاء حريصاً على تمكين المواطنين من الوصول إلى الخبر من خلال حث الدولة على ضمان ترقية توزيع الصحافة المكتوبة عبر كامل التراب الوطني .

ولهذا الغرض أيضاً ، فقد نصّ على إنشاء جهاز خاص يكلف بإثبات التوزيع (المادتان 36 و39) ، وأما بخصوص بيع النشريات الدورية بالتجول و/أو في الطريق العام أو في مكان عمومي آخر ، فقد إشتراط فيه القيام بتصريح مسبق لدى رئيس البلدية ، في حين أخضع إستيراد النشريات الدورية من قبل الهيئات الأجنبية والبعثات الديبلوماسية الموجهة للتوزيع المجاني إلى ترخيص من الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية (المادة 38) .

ما يلاحظ بشأن تنظيم نشاط الإعلام عن طريق الصحافة المكتوبة ، هو أنّ القانون العضوي لم يشر إلى عملية طبع النشريات ولا إلى ما إذا كانت الدولة تسهر على ضمان ترقية طبعها عبر كامل التراب الوطني مثلاً هو الحال بالنسبة لتوزيع النشريات . كما أنّه لم يجل ذلك إلى التنظيم وهذا رغم أهمية عملية أو مرحلة الطبع في صناعة الصحافة المكتوبة ، فبدون هذه العملية أو المرحلة لا وجود لهذه الأخيرة . كما أنّ القانون العضوي لم ينص صراحة على حرية ممارسة نشاط الطبع مثلاً نص على ذلك في مجال إصدار الصحف ومجال توزيعها .

## 2- نشاط السمي البصري

نصّ القانون العضوي في (مادته 59) على أنّ النشاط السمي البصري مهمة ذات خدمة عمومية ، ويقصد به أي النشاط السمي البصري حسب (المادة 59) "كل ما يوضع تحت تصرف الجمهور أو فئة منه عن طريق الاتصال اللاسلكي أو بث إشارات أو علامات أو أشكال مرسومة أو صور أو أصوات أو رسائل مختلفة ، لا يكون لها طابع المراسلة الخاصة" .

ويعارس هذا النشاط حسب (المادة 61) من قبل كل من الهيئات العمومية ، مؤسسات وأجهزة القطاع العمومي وكذا المؤسسات أو الشركات التي تخضع للقانون الجزائري .

أما عن خدمات الإتصال السمي البصري والتي يقصد بها "كل خدمة إتصال موجهة للجمهور لإستقبالها في أن واحد من قبل الجمهور كله أو فئة منه ، يتضمّن برنامجها الأساسي حصصاً متابعة ومنظمة تحتوي على صور و/أو أصوات" ، فيخضع إنشاؤها وكذا

التوزيع عبر خط الإرسال الإذاعي المسموع أو التلفزيوني واستخدام الترددات الإذاعية الكهربائية إلى ترخيص يمنح بموجب مرسوم يتبع وجوبا بإبرام إتفاقية بين سلطة ضبط السمعي البصري والمستفيد من الترخيص (المادتان 60 و63). ويعهد تخصيص هذه الترددات إلى الهيئة المكلفة بالبحث الإذاعي والتلفزيوني بعد أن يمنح خطها من طرف الجهاز الوطني المكلف بضمان تسيير استخدام مجال الترددات الإذاعية الكهربائية (المادة 62).

غير أنَّ هذا الترخيص الممنوح بموجب مرسوم لا يمتدُّ خدمات الإتصال السمعي البصري على أنواعها وإنما يقتصر على الموضوعاتية منها فقط، وهو ما يعدُّ مساسا بحرية الصحافة والإعلام المنصوص عليها صراحة في المادتين الأولى والثانية من القانون العضوي نفسه.

### 3- نشاط الإعلام الإلكتروني

نصَّ القانون العضوي في (مادته 66) على أنَّ نشاط الإعلام عبر الأنترنت يمارس بحرية، غير أنه أخضعه في الوقت ذاته لإجراءات التسجيل ومراقبة صحة المعلومات من خلال إيداع تصريح مسبق من طرف المدير المسؤول عن جهاز الإعلام عبر الأنترنت دون أن يذكر آجال هذا التصريح ولا الجهة التي تستقبله ولا كفيات منح الاعتماد وهو ما أحال تحديده على التنظيم.

وقد ميَّز القانون العضوي في هذا الشأن بين نوعين من النشاط الإعلامي الممارس عبر الأنترنت:

- "نشاط الصحافة المكتوبة عبر الأنترنت" أو "الصحافة الإلكترونية"،

- "نشاط السمعي البصري عبر الأنترنت" أو "خدمة الإتصال السمعي البصري عبر الأنترنت".

فأما فيما يخصُّ النوع الأول، فقد نصَّت (المادة 68) على أنَّه "يتمثَّل نشاط الصحافة المكتوبة عبر الأنترنت في إنتاج مضمون أصلي موجه إلى الصالح العام ويجدد بصفة منتظمة ويتكون من أخبار لها صلة بالأحداث، وتكون موضوع معالجة ذات طابع صحفي". كما بيَّنت المادة أنَّ "المطبوعات الورقية لا تدخل في هذا الصنف عندما تكون النسخة عبر الأنترنت والنسخة الأصلية متطابقتين". ويفهم من عبارة "من أخبار لها صلة بالأحداث" الواردة في هذه المادة أنَّ المقصود بها هي الصحافة الإلكترونية العامة دون المتخصصة.

ونصَّت (المادة 67) على أنَّ المقصود بالصحافة الإلكترونية "كل خدمة إتصال مكتوب عبر الأنترنت موجهة للجمهور أو فئة منه، ينشر بصفة مهنية من قبل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الجزائري ويتحكم في محتواها الإفتتاحي".

ما يلاحظ بخصوص هذه المادة هو عدم اشتراط الجنسية الجزائرية في الشخص الطبيعي . وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى سقوطها سيرا من قبل المشرع ، ذلك أنه إشتراط في الشخص المعنوي أن يكون خاضعا للقانون الجزائري ، فلا يتصور إشتراطها في الشخص المعنوي دون الطبيعي .

وأما فيما يخص النوع الثاني ، فنصت (المادة 70) على أنه "يتمثل النشاط السمعي البصري عبر الأنترنت في إنتاج مضمون أصلي موجه للصالح العام ويحدد بصفة منتظمة ويحتوي خصوصاً على أخبار ذات صلة بالأحداث وتكون موضوع معالجة ذات طابع صحفي" . وقد بينت المادة أنه "لا تدخل ضمن هذا الصف إلا خدمات السمع البصري التي تمارس نشاطها حصرياً عبر الأنترنت" . ونصت (المادة 69) أيضا على أن المقصود بخدمة السمع البصري عبر الأنترنت هو "كل خدمة اتصال سمعي بصري عبر الأنترنت (واب-تلفزيون ، واب-إذاعة) موجهة للجمهور أو فئة منه تنتج وتبث بصفة مهنية من قبل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الجزائري ويتحكم في محتواها الإفتتاحي" .

وهنا ، نشير إلى أن ما تم تسجيله من ملاحظات على النوع الأول ينطبق على النوع الثاني . إضافة إلى ذلك ، فالقانون العضوي من خلال (مادتيه 69 و70) يسمح بإنشاء خدمات سمعية بصرية عبر الأنترنت عامة وليس موضوعاتية أو متخصصة على عكس ما هو الشأن بالنسبة لخدمات الاتصال السمع البصري العادي . إلى جانب ذلك ، نصت (المادة 72) على أنه يخرج عن مجال الإعلام الإلكتروني بنوعية السابقين "الأخبار التي تشكل أداة للترويج أو فرعا لنشاط إجتماعي أو تجاري" .

من جهة أخرى ، وفي إطار تنظيم مهنة الصحافة بما يتوافق مع التوجيهات العامة للتشريعات الإعلامية الحديثة في العالم لاسيما في مجال ضمان حق الرد والتصحيح اللذين يعدان من أهم ضمانات حق الفرد والجماعة في الإعلام والحق فيه ، جاء القانون العضوي بباب كامل خاص بحق الرد وحق التصحيح في 15 مادة (من المادة 100 إلى المادة 114) .

### **ثانيا ، حقوق وواجبات الصحفي المحترف**

على غرار القانونين السابقين اللذين نص كل منهما على صنفين (02) من الصحفيين ، جاء القانون العضوي أيضا بصنفين اثنين (02) ، أحدهما صنف ضمني يستفاد من نص (المادتين 73 و74) المتضمنتين تعريف الصحفي المحترف والآخر صريح ورد في (المادة 81) .

كما أحال القانون العضوي من خلال (مادته 74) مهمة تحديد مختلف أصناف الصحفيين المحترفين مدونة خاصة يتم إعتادها بموجب النص المتضمن القانون الاساسي للصحفي الذي يصدر عن طريق التنظيم .

فأما عن الصنف الأول وهو صنف "الصحفيين الوطنيين أو الصحفيين الذين يعملون لحساب جهاز يخضع للقانون الجزائري" ويستفاد - كما سبق- من تعريف الصحفي المحترف الوارد في المادة 73 التي نصت على أنه يعد صحفياً محترفاً "كل من يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقادها ومعالجتها و/أو تقديم الخبر لدى أو لحساب نشرية دورية أو وكالة أنباء أو خدمة اتصال سمعي بصري أو وسيلة إعلام عبر الأنترنت ويتخذ من هذا النشاط مهنته المنتظمة ومصدراً رئيسياً لدخله". وكذا (المادة 74) التي نصت على أنه "يعدُّ صحفياً محترفاً كذلك كل مراسل دائم له علاقة تعاقدية مع جهاز إعلام".

وأما عن الصنف الثاني وهو صنف "الصحفيين المحترفين الذين يعملون لحساب جهاز يخضع للقانون الأجنبي"، فقد نصت (المادة 81) على أنه يشترط فيهم الحصول على إعتاد مع إحالة تحديد شروط وكيفيات ذلك إلى التنظيم .

## 1- حقوق الصحفي المحترف

**أ/ الحقوق المهنية:** حق الحصول على بطاقة وطنية للصحفي المحترف تصدرها لجنة خاصة (المادة 76) .

- حق الحصول على عقد عمل مكتوب يجمع بين الهيئة المستخدمة والصحفي ، يحدد حقوق الطرفين وواجباتهما طبقاً للتشريع المعمول به (المادة 80) .

- حق الحصول على الأخبار والمعلومات من الهيئات والإدارات والمؤسسات بما يكفل حق المواطن في الإعلام (المادة 83) .

- حق الوصول إلى مصادر الخبر ، غير أنَّ هذا الحق مقيد بشروط . حيث لا يعتد به في عدد من الحالات هي : عندما يتعلّق الخبر بسر الدفاع الوطني أو بامن الدولة و/أو السيادة الوصية مساساً واضحاً . عندما يتعلّق بسر البحث والتحقيق القضائي أو بسر إقتصادي إستراتيجي أو عندما يكون من شأنه المساس بالسياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية للبلاد (المادة 84) .

- الحق في السر المهني وهو حق معترف به لكل من الصحفي والمدير مسؤول وسيلة الإعلام (المادة 85) .

- حق الصحفي في رفض نشر أو بث أي خبر للجمهور يحمل توقيعاً إذا أدخلت عليه تغييرات جوهرية دون موافقته (المادة 87) .

- حق الصحفي في الاستفادة من حقوق الملكية الأدبية والفنية على أعماله طبقاً للتشريع المعمول به. وبذلك، فإنه يمنع كل استخدام آخر لأي عمل قام به الصحفي وتم نشره أو بثه دون الحصول على موافقته المسبقة (المادة 88). وهو ما يمثل إعتراضاً لأول مرة في الجزائر بهذا الحق، حيث غاب في القانونين السابقين.

- حق الصحفي في رفض نشر أو بث أي رد يردّه بخصوص كتاباته إذا كان مضمون هذا الرد منافياً للقانون أو الآداب العامة أو المنفعة المشروعة للغير أو يمس بشرفه شخصياً (المادة 114).

- حق الصحفي في الحماية أثناء ممارسة مهنته. وفي هذا الإطار، يعاقب كل من يهينه بالإشارة المشينة أو القول الجارح في إطار ممارسته مهنته أو بتناسبتها (المادة 126).

**ب/ الحقوق الاجتماعية: حق الصحفي في أداء عمل إضافي إلى جانب عمله الأصلي على مستوى هيئة مستخدمة أخرى بعد الحصول على ترخيص من هيئته المستخدمة الرئيسية (المادة 77).**

- حق الصحفيين المحترفين في إنشاء شركات محررين تساهم في رأسمال المؤسسة الصحفية التي تشغلهم والمشاركة في تسييرها.

- حق الصحفيين المحترفين الحاصلين على البطاقة الوطنية للصحفي المحترف في التوظيف بصفة دائمة في النشريات الدورية للإعلام العام وفي خدمات الإتصال السمي بصري بنسبة لا تقل عن ثلث (3/1) عدد الصحفيين المشكلين لطاقتهم التحرير (المادة 79).

- حق الصحفي المحترف في فسخ عقد العمل في حالة تغيير توجه أو مضمون المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها سواء كانت نشرية دورية، خدمة اتصال سمعي بصري أو وسيلة إعلام عبر الأنترنت وكذا في حالة توقف نشاطها أو التنازل عنها. بحيث يعتبر ذلك تسريحاً من العمل يحول الصحفي الحق في الاستفادة من التعويضات وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما (المادة 82).

- حق الصحفي في إكتساب تأمين خاص على حياته إذا ما أرسل إلى مناطق الحروب أو التمرد أو المناطق التي تشهد أوبئة أو كوارث طبيعية أو أية منطقة أخرى قد تعرض حياته للخطر. وحقه في غياب ذلك في رفض التنقل على ألا يمثل هذا الرفض خطأ مهني ولا يؤدي إلى تعريض الصحفي إلى عقوبات مهما كانت طبيعتها (المادتان 90 و 91).

- حق الصحفيين المحترفين في الحصول على تكوين مناسب بغرض رفع مستواهم المهني وترقية أدائهم الإعلامي. ويكون هذا التكوين من جانب الدولة في شكل مساهمة وكذا من جانب المؤسسة الإعلامية التي تشغلهم من خلال تخصيصها سنوياً نسبة 2% من أرباحها لذلك (المادتان 128 و 129).

## 2- واجبات الصحفي المحترف

- منع الصحفي الذي يمارس مهنته بصفة دائمة في نشرية دورية أو في وسيلة إعلام من أداء عمل آخر مهما كانت طبيعته بحساب نشرية دورية أخرى أو وسيلة إعلام أخرى (المادة 77).

- يجب على الصحفي الذي يستعمل إسماً مستعاراً أن يبلغ ألباً وكتابياً قبل نشر أعماله المدير مسؤول النشرية بهويته الحقيقية (المادة 86).
- يجب على كل مدير مسؤول وسيلة إعلامية أن يتأكد من تضمن كل خبر تنشره أو تبثه وسيلته الإعلامية الاسم أو الاسم المستعار لصاحبه أو من أن تتم الإشارة إلى المصدر الأصلي لهذا الخبر (المادة 89).
- يجب على الصحفي المحترف أن يسهر على الإحترام الكامل لأداب وأخلاقيات المهنة خلال ممارسة مهنته (المادة 92).

## ثالثاً. المسؤولية على العمل الصحفي والمخالفات الصحفية

### 1- المسؤولية على العمل الصحفي

نص القانون العضوي (12-05) على المسؤولية التضامنية لكل من المدير مسؤول المؤسسة الإعلامية سواء كانت نشرية دورية أو صحافة إلكترونية أو خدمة إصال سمعي بصري أو عبر الأنترنت وكذا الصحفي صاحب الكتابة أو الرسم عن كل ما ينشر من كتابات أو رسوم أو صاحب الخبر السمعي و/أو البصري عن كل ما يبث من أخبار (المادة 115).

وما يلاحظ بخصوص هذه المسؤولية في إطار القانون العضوي، هو أن مجالها جاء ضيقاً ومحصوراً فقط في كل من المدير مسؤول الوسيلة الإعلامية والصحفي المعني بالكتابة أو الرسم أو الخبر، وهذا بعد أن كان في إطار القانون السابق (90-07) موسعاً جداً، بحيث كان يشمل إضافة إلى مدير وسيلة الإعلام والصحفي المعني كل المتدخلين في مجال النشاط الإعلامي من تاسرين، طابعين، موزعين، بائنين، بائعين وملصقي الإعلانات الخاطفية.

### 2- المخالفات الصحفية

على عكس القانونين السابقين اللذين ركزاً كثيراً على الأحكام الجزائية، ما جعلهما مثقلين بها إلى حد وصفهما من قبل مهنيي القطاع والأكاديميين والمختصين في المجال بقانون عقوبات مكرر بدل كونهما قانونين للإعلام، جاء القانون العضوي في باب السابع المعنون بـ "المخالفات المرتكبة في إطار ممارسة النشاط الإعلامي" بإحدى عشر (11) مادة من أصل 133 مادة احتواها القانون، تضمنت عشر (10) مخالفات فقط منها مخالفة واحدة (01) جاءت كنوع من الحماية للصحفي المحترف أثناء قيامه بممارسة مهنته. وأما عن طبيعة هذه المخالفات والعقوبات، فقد جاءت على النحو التالي :

- مخالفة تتعلق بعدم تبرير وتصريح النشرية الدورية تصدر الأموال المكونة لرأس مالها والأموال الضرورية لتسييرها أو بإستفادتها من دعم مادي من هيئة مانحة غير مرتبطة بها ارتباطاً

عضويا أو بتلقيها دعما مباشرا أو غير مباشر من جهات أجنبية، وعقوبتها غرامة مالية تتراوح بين (100.000,00 و 300.000,00 دج) والوقف المؤقت أو النهائي للنشرية، مع إمكانية مصادرة الأموال محل اللجنة بأمر من المحكمة (المادة 116).

ما يلاحظ بشأن هذه المخالفة، هو إقتصارها فقط على النشرية الدورية دون وسائل الإعلام الأخرى، في حين أنَّ القصد التشريعي من ورائها كان يتطلب تمديدتها إلى باقي وسائل الإعلام وإلا فإنَّ ذلك يعدُّ تمييزاً غير مبرر بين وسائل الإعلام.

- مخالفة تتعلق بتلقي مدير العنوان أو جهاز الإعلام سواء باسمه أو لحساب مؤسسته بصفة مباشرة أو غير مباشرة أموالا أو مزايا من قبل مؤسسة عمومية أو خاصة أجنبية خارج إطار عائدات الاشتراك والإشهار وفقا للأسعار والتنظيمات المعمول بها. وعقوبتها غرامة مالية تتراوح بين (100.000,00 و 400.000,00 دج). مع إمكانية مصادرة الأموال محل اللجنة بأمر من المحكمة (المادة 117).

- مخالفة تتعلق بإعارة الإسم إلى شخص طبيعي أو معنوي بغرض إنشاء نشرية خصوصاً عن طريق إكتساب سهم أو حصة في مؤسسة للنشر وعقوبتها غرامة مالية تتراوح بين (100.000,00 و 500.000,00 دج) توقع على الشخص المعير وكذا على الشخص المستفيد من هذه الإعارة، مع إمكانية وقف صدور النشرية بأمر من المحكمة (المادة 118).

- مخالفة تتعلق بنشر أو بث من قبل أية وسيلة إعلام أخبارا أو وثائق تلحق ضرراً بسر التحقيق الابتدائي في الجرائم وعقوبتها غرامة مالية تتراوح بين (50.000,00 و 100.000,00 دج) (المادة 119).

- مخالفة تتعلق بنشر أو بث من قبل أية وسيلة إعلام محتوى مناقشات الجهات القضائية التي تصدر الحكم إذا كانت جلساتها سرية وعقوبتها غرامة مالية تتراوح بين (100.000,00 و 200.000,00 دج) (المادة 120).

- مخالفة تتعلق بنشر أو بث من قبل أية وسيلة إعلام تقارير عن المرافعات التي تتعلق بحالات الأشخاص والإجهاض وعقوبتها غرامة مالية تتراوح بين (50.000,00 و 200.000,00 دج) (المادة 121).

- مخالفة تتعلق بنشر أو بث من قبل أية وسيلة إعلام صورا أو بيانات توضيحية أخرى تعيد تمثيل كل أو جزء من ظروف الجنايات والجناح المذكورة في المواد من 255 إلى 262، (المادة 263 مكرر)، (المواد من 333 إلى 339) و (المادتين 341 و 342) من قانون العقوبات وعقوبتها غرامة مالية تتراوح بين (25.000,00 و 100.000,00 دج) (المادة 122).

- مخالفة تتعلق بإهانة أية وسيلة إعلام لرؤساء الدول الأجنبية وأعضاء الهيئات الدبلوماسية المعتمدين لدى حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وعقوبتها غرامة مالية تتراوح بين (25.000,00 و 100.000,00 دج) (المادة 123).

- مخالفة تتعلق برفض وسيلة الإعلام المعنية نشر أو بث الرد وعقوبتها غرامة مالية تتراوح بين (100.000,00 و 300.000,00 دج) (المادة 125).

- مخالفة تتعلق بإهانة الصحفي أثناء ممارسة مهنته أو بمناسبتها بالإشارة المشينة أو القول الجارح وعقوبتها غرامة مالية تتراوح بين (30.000,00 و 100.000,00 دج) (المادة 126). وهي مادة في صالح الصحفي كنوع من الحماية القانونية له.

كما نص القانون العضوي في (مادته 124) على تقادم الدعوى العمومية والدعوى المدنية المتعلقة بالجنح المرتكبة عن طريق الصحافة المكتوبة أو السمعية البصرية أو الالكترونية بعد ستة (06) أشهر ابتداء من تاريخ إرتكابها، وهو ما يتماشى وطبيعة "الخبر" كمنتوج صحفي وإعلامي يتميز بفترة صلاحية محدودة في الزمن.

وما يلاحظ أيضاً على هذه المخالفات، هو أنها جاءت بفرامات مالية فقط دون عقوبة السجن السالبة للحرية على عكس القانونين السابقين. وهو ما يتماشى مع التوجهات العامة لحزمة الإصلاحات السياسية التي أطلقها رئيس الدولة في خطابه الطهري بتاريخ 15 أبريل 2011، وما تبعه من إجراءات عملية تمت في إلغاء حالة الطوارئ التي دامت لأكثر من تسعة عشر (19) سنة كاملة وكذا رفع التجريم عن العمل الصحفي من خلال إلغاء (المادتين 144 مكرر 1 و 146) من قانون العقوبات المعدل سنة 2001 والثلاث كان لهما بالغ الأثر على حرية الإعلام والحق فيه.

#### رابعا، مهمة ضبط النشاط الإعلامي

على غرار القانون السابق (90-07) الذي أنشأ المجلس الأعلى للإعلام، نص القانون العضوي على إنشاء سلطتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، مهمتهما ضبط النشاط الإعلامي والسهر على إحترام أحكام قانون الإعلام من خلال منحهما صلاحيات واسعة وتزويدهما بألية عمل ملائمة تتناسب والدور المنوط بهما.

#### 1- سلطة ضبط السمعى البصري : فيما يخص سلطة ضبط السمعى البصري المنشأة

بموجب (المادة 64)، نص القانون العضوي على تحديد مهامها وصلاحياتها وكذا تشكيلتها بموجب قانون خاص يتعلق بالنشاط السمعى البصري يصدر لاحقا، وهو ما تم فعلا في 24 فيفري 2016 يصدر القانون (14-04) (7) الذي جاء في (113 مادة) موزعة على سبعة (07) أبواب. حيث نص على مهام، صلاحيات، تشكيلة وسير هذه السلطة وهي في مجملها مهام وصلاحيات واسعة تمتد إلى النشاط السمعى البصري عبر الأنترنت وتشمل مجالات الضبط، المراقبة، الاستشارة وتسوية النزاعات.

وأما عن تشكيلتها، فقد حددتها المادة 57 من هذا القانون في تسع (09) أعضاء يعينون بمرسوم رئاسي بناء على كفاءتهم وخبرتهم واهتمامهم بالنشاط السلمي البصري لعهدة تدوم ست (06) سنوات غير قابلة للتجديد، خمسة (05) منهم من بينهم رئيس سلطة الضبط يختارهم رئيس الجمهورية وأربعة (04) يختارهم رئيسا غرفتي البرلمان المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)، اثنان لكل منهما من غير البرلمانيين.

**2- سلطة ضبط الصحافة المكتوبة:** أما فيما يخص سلطة ضبط الصحافة المكتوبة المنشأة بموجب (المادة 40)، فقد نعت القانون العضوي على مهامها وتشكيلتها مع التطرق -بصفة مختصرة- لتنظيمها وطريقة عملها، في حين أحال القانون حسب (المادة 45) تحديد سيرها وتنظيمها بشيء من التفصيل إلى سلطة الضبط نفسها بموجب أحكام داخلية تنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

**أ/ مهام سلطة ضبط الصحافة المكتوبة:** وقد نصت عليها (المادة 40) وهي:

- تشجيع التعددية الإعلامية.
- السهر على نشر وتوزيع الإعلام المكتوب عبر كامل التراب الوطني.
- السهر على جودة الرسائل الإعلامية وترقية الثقافة الوطنية وإبرازها بجميع أشكالها.
- السهر على شفافية القواعد الاقتصادية في سير المؤسسات الناشئة.
- السهر على منع تمركز الصاوين تحت التأثير المالي والسياسي والإيديولوجية لمالك واحد (01).
- تحديد قواعد وشروط الإعانات والمساعدات التي تمنحها الدولة لأجهزة الإعلام والسهر على توزيعها.
- السهر على احترام المقاييس في مجال الإشهار ومراقبة هدفه ومضمونه.
- إستمالة تصريح الحسابات المالية للنشريات الدورية من غير تلك الناتجة عن الاستغلال.
- جمع كل المعلومات الضرورية من الإدارات والمؤسسات الصحفية للتأكد من ضمان احترام التزامات كل منها، بحيث يمنع القانون العضوي استعمال هذه المعلومات لأغراض أخرى غير أداء المهام المسندة إليها قانونا.

وفي هذا الشأن دائما، نصت (المادة 41) على إمتداد مهام وصلاحيات سلطة ضبط الصحافة المكتوبة إلى نشاط الإعلام المكتوب عن طريق الاتصال الإلكتروني أو الصحافة الإلكترونية.

**ب/ تشكيلة سلطة ضبط الصحافة المكتوبة:** وقد نصت على ذلك (المواد من 50 إلى 53) من القانون العضوي، حيث تتشكل هذه السلطة من أربعة عشر (14) عضوا يعينون بمرسوم رئاسي على النحو الآتي:

- ثلاثة (03) أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية من بينهم رئيس سلطة الضبط .
- عضوان (02) من غير البرلمانين يقترحهما رئيس المجلس الشعبي الوطني .
- عضوان (02) من غير البرلمانين يقترحهما رئيس مجلس الأمة .
- سبعة (07) أعضاء ينتخبون بالأغلبية المطلقة من بين الصحفيين المحترفين الذين يشنون خمسة عشر (15) سنة على الأقل من الخبرة في المهنة الصحفية .

تقدر مدة العضوية في سلطة الضبط بست (06) سنوات وهي غير قابلة للتجديد . وفي حالة إخلال أي عضو من الأعضاء بالتزاماته المحددة في نص القانون العضوي ، يصرح رئيس سلطة الضبط بعد مداولة بالإستقالة التلقائية للعضو المعني ، ونفس الشيء بالنسبة للعضو الذي صدر في حقه حكم قضائي نهائي بعقوبة مشينة أو مخلة بالشرف .

وفي حالة شغور منصب عضو سلطة الضبط لأي سبب كان ، يتم إستخلافه بتعيين عضو جديد لإستكمال الفترة المتبقية وفق شروط وكيفية التعيين الأولى . وعند إنتضاء هذه الفترة المتبقية ، يمكن تعيين العضو المستخلف عضواً جديداً في سلطة الضبط إذا لم تتجاوز فترة استخلافه سنتين (02) .

**ج/ تنظيم سلطة ضبط الصحافة المكتوبة:** تناولتها المواد من (46 إلى 49) (والمادتان 56 و57) ، حيث يمنع على أعضاء سلطة الضبط خلال فترة قيامهم بمهامهم إتخاذ أي موقف علني من المسائل التي كانت أو يحتمل أن تكون موضوع مداولة بينهم . كما يلزمون إلى جانب أعوان سلطة الضبط من إداريين وتقنيين ، بواجب السر المهني بشأن الوقائع والمعلومات التي قد يطلعون عليها بحكم مهامهم .

وبغرض تنظيم سلطة الضبط بما يضمن حسن سيرها ، تم النص على تزويدها بمستخدمين وهياكل توضع تحت سلطة رئيسها . كما نص القانون على إستفادتها من تمويل عمومي في إطار الميزانية العامة للدولة وعلى مسك محاسبتها ومراقبة نفقاتها طبقاً لقواعد المحاسبة العمومية .

من جهة أخرى ، وبهدف ضمان إستقلالية أعضاء سلطة الضبط ، نص القانون على تنافي مهامهم مع كل عهدة انتخابية أو وظيفة عمومية أو أي نشاط مهني ، وبذلك فهم يستفيدون من تعويضات محددة بموجب مرسوم . كما لا يمكنهم إلى جانب أفراد أسرهم وأصولهم وفروعهم من الدرجة الأولى أي يمارسوا بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو يحوزوا مساهمة في مؤسسة مرتبطة بقطاع الإعلام .

**د/ طريقة عمل سلطة ضبط الصحافة المكتوبة:** وقد حدّثتها المواد من (42 إلى 44) (والمادتان 54 و55) من القانون العضوي، حيث أنّه في حالة إخلال أية وسيلة إعلام بالأحكام المنصوص عليها في القانون العضوي، توجه سلطة الضبط لملاحظاتها وتوصياتها إلى جهاز الإعلام المعني وتحدّد شروط وأجال التكفل بها مع إجباره على نشر هذه الملاحظات والتوصيات. كما يمكن لأي هيئة تابعة للدولة أو أي جهاز إعلام إخطار سلطة الضبط وطلب الرأي المتعلّق بمجال اختصاصها.

تكون مداولات سلطة الضبط وقراراتها باللغة الوطنية الرسمية ولا تصحّ إلا إذا حضرها عشر (10) أعضاء. وفي حالة تساوي عدد الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحاً. إلى جانب ذلك، ترفع سلطة الضبط تقريراً سنوياً إلى رئيس الجمهورية وإلى رئيسي غرفتي البرلمان تبين فيه نشاطها وينشر هذا التقرير.

### خاتمة

في الأخير، نشوّه إلى أنّه رغم الأضواء الكبيرة التي قطعتها حرية الإعلام في الجزائر في إطار القانون العضوي (12-05) وكذا القانون (14-04) المنظم للنشاط السميّ البصري (10) واللدان سعياً إلى تحرير قطاع الإعلام من قبضة الاحتكار الحكومي ووضع ضمانات كفيلة بحرية ممارسته، إنّ ألقهما وبعد أكثر من أربع سنوات ونصف عن صدور القانون الأول وأكثر من سنتين ونصف عن صدور الثاني يبقيان مجمدان على أرض الواقع وغير قابلين للتطبيق بصفة تامة وكاملة في ظل عدم إصدار نصوصهما التطبيقية وكذا في ظل التأخر الكبير في تنصيب الهيئات الجديدة التي استحدثها مثل المجلس الأعلى لأخلاقيات وآداب مهنة الصحافة، اللجنة المكلفة بتسليم البطاقة الوطنية للصحفي المحترف، الجهاز المكلف بإتبات توزيع النشريات الدورية، الهيئة العمومية المكلفة بجمع الأرشيف السميّ البصري ومعالجته وسيره، معاهد ومراكز التدريب والتأهيل البادفة إلى رفع المستوى المهني للعاملين في النشاط السميّ البصري، المدن الإعلامية المخصصة للإنتاج والإستغلال في المجال السميّ البصري.

هذا، إلى جانب أهم هذه الهيئات وهي سلطة ضبط الصحافة المكتوبة وكذا سلطة ضبط السميّ البصري التي لم يتم تنصيبها إلا مؤخراً في 20 جوان 2016 (8) بعد أن تمّ تعيين أعضائها من طرف رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي (9)، وذلك باعتبارهما سلطتين مستقلتين ضابقتين تسهران على احترام تطبيق أحكام هذين القانونين. وهو الأمر الذي يقلل من قيمة هذين القانونين ويؤثر سلباً على تنظيم نشاط الإعلام والممارسة المهنية في الميدان.

## مواش

- (1) القانون العضوي (رقم 05-12)، المؤرخ في 12 جانفي 2012، يتعلق بالإعلام، ج. ر. ج. . العدد 02، الصادر بتاريخ 15 جانفي 2016، ص 21.
- (2) الأمر (رقم 01-11)، مؤرخ في 23 فيفري 2011، يتضمن رفع حالة الطوارئ، ج. ر. ج. . العدد 12 الصادر بتاريخ 23 فيفري 2011، ص 04.
- (3) القانون (رقم 01-82)، المؤرخ في 06 فيفري 1982، يتعلق بالإعلام، ج. ر. ج. . العدد 06 الصادر بتاريخ 09 فيفري 1982، ص 242.
- (4) القانون (رقم 07-90)، المؤرخ في 03 أفريل 1990، يتعلق بالإعلام، ج. ر. ج. . العدد 14 الصادر بتاريخ 04 أفريل 1990، ص 459.
- (5) انتقل القانون المنظم لنشاط الإعلام من صفة القانون العادي كما هو الحال مع قانوني 1982 و 1990 إلى صفة القانون العضوي وذلك استنادا إلى نص المادة 123 من دستور 1996 التي تنص على مجالات التشريع بقوانين عضوية.
- (6) تتمثل هذه الإجراءات الخاصة في ضرورة عرض مشاريعها بداية وفي مرحلة أولى على مجلس الدولة لإبداء الرأي فيها قبل عرضها في مرحلة ثانية على البرلمان للتصويت والمصادقة عليها بثلاثة أرباع (4/3) الأصوات المعبر عنها (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة على حدى) وبعدها على المجلس الدستوري لإبداء رأيه في مدى دستوريتها قبل إحالتها في مرحلة رابعة وأخيرة على رئيس الجمهورية ليتولى إصدارها في غضون ثلاثين (30) يوما من تاريخ تسلمها.
- (7) القانون (رقم 04-14)، مؤرخ في 24 فيفري 2014، ج. ر. ج. . العدد 16، الصادر بتاريخ 23 مارس 2014، ص 06.
- (8) حيث تم هذا التنصيب تحت إشراف الوزير الأول "عبد المالك سلال" وبحضور عدد من أعضاء الحكومة. للإشارة، فإن تنصيب هذه السلطة جاء بعد تنحية "ميلود شرفي" الرئيس السابق لسلطة ضبط في 31 جانفي 2016 بعد أن كان قد نصب في 21 سبتمبر 2014 من طرف وزير الاتصال "حميد قرين" دون بقية الأعضاء، ودون أن يعين في هذا المنصب بموجب مرسوم رئاسي كما ينص على ذلك (القانون 04-14)، ما يطرح قانونية الفترة التي قضاها على رأس هذه الهيئة.
- (9) المرسوم الرئاسي (رقم 16-178)، مؤرخ في 19 جوان 2016، يتضمن تعيين أعضاء سلطة ضبط السمععي البصري، ج. ر. ج. . العدد 36 الصادر بتاريخ 19 جوان 2016، ص 03. وهؤلاء الأعضاء هم: زواوي بن حمادي رئيسا وزهير إحدادن، زعيم خنشلاوي، عبد المالك حويو، أحمد بيوض، عائشة فسول، عبد المراق زوينة، غوتي مكاشكة ولطفي شريط أعضاء.